مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والامنية على الساحتين الدولية والاقليمية

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

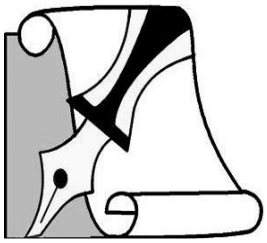

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية على الساحتين الدولية والإقليمية

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

"الخُماسيّة" وانتخاب رئيس للبنان
الشّيطان يَنْشط في العَجَلة!

د.لينة بلاغي

تَجَدّدت المساعي الدولية والإقليمية التي تستعجل الوصول إلى نقطة تلاقي أو تقاطع لخَطّين يسيران بالتوازي حتى الساعة: خط الميدان وامتداداته الإقليمية على الجبهات الأربع، ولاسيما غزة وجنوب لبنان، وخط التمهيد ل"السلام في المنطقة"، أحد مُقَوّماته وجود رئيس للجمهورية في لبنان قادر على توقيع الاتفاقات المُرتقبة ضمن هذه العملية "السلميّة".

منذ السابع من أكتوبر 2023، خَفّ وهج ملف الانتخابات الرئاسية اللبنانية، وذلك لجملة من الأسباب، بعضها داخلي، وقد يكون أبْرَزها عدم قدرة الأفرقاء اللبنانيين، على اختلافهم، على إيصال مُرَشّحهم الرئاسي لسدّة الحكم، ما أقْفَل مجلس النوّاب في وجه تكرار محاولات الانتخاب الفاشلة، ريثما يجري حوار بنّاء بين الأفرقاء للتوصل إلى حلول برعاية "الخماسية الدولية". وقد تلا ذلك دخول لبنان مباشرة على خط الحرب في غزة، كجبهة إسناد، تحت عنوان "وحدة الساحات"، الأمر الذي أنْتَج تراجعاً داخلياً ودولياً في مُتابعة الملف الرئاسي، وليتَصدّر مَلَف الجبهة الجنوبية للبنان حيّز الاهتمام المحلي والإقليمي والدولي.

إنّ المُتغيّرات المُتسارعة والخطيرة التي حصلت في المنطقة، وعلى مستوى الصراع العام، دفعت مُجدّداً الحديث عن ضرورات عملية "سلام" واستعادة خطاب "حلّ الدولتين" في فلسطين المحتلة، إلى الواجهة، إذ إن أي عملية "سلام" لا بدّ وأن تمر في الجنوب اللبناني خصوصاً، وفي لبنان عموماً؛ والمرور جنوباً لا بدّ له من إمضاء رئاسي.

وهذا الإمضاء الرئاسي عالقٌ بين التوازنات اللبنانية، والرؤية الاستراتيجية لواقع لبنان وأمنه الاستراتيجي والاقتصادي المُسْتَهدف، بالتزامن مع اقتراب الانتخابات الرئاسية في الدولة "العظمى"، في ظل انهيار مَنْظومتها القِيميّة ومَنْظومة حلفائها في العالم الغربي؛ ناهيك عن مَنْظومة قاعدتها الاستراتيجية في المنطقة (الكيان الصهيوني)، وغياب مؤسسة دولية فاعلة قادرة على إدارة التوازنات والصراعات.

وما بَيْن قَرْقَعة السلاح في الميدان وجولات المباحثات والتوافقات، فوق الطاولة وتحتها، تمرّ المنطقة بحالة من الفوضى يبدو وكأنّها لن تنتهي في المدى المنظور؛ وقد لا تنتهي في الصيف المُرْتَقب للاتحاد الأوروبي لإبرام جولات وتوافقات "للسلام" في فلسطين المحتلة ولبنان. كما قد لا تنتهي بإخراج رئيس وزراء كيان العدو، بنيامين نتنياهو، من سدّة الحكم، وإعادة تجميل مَنْظومة القِيم الغربية والإسرائيلية، الأمر الذي دَفَعَ بالأمريكي والأوروبي إلى اعتماد خطاب انتدابي عَبّرت عنه توجّهات بيان اللجنة الخماسية الأخير من عوكر، والتصريحات الأوروبية فيما يتعلق ب" فَرْض عملية السلام على الأطراف المعنيّة"!

في السياق، وحول زيارة المبعوث الفرنسي، جان إيف لودريان، إلى بيروت (الثلاثاء)، تَضاربت التحليلات اللبنانية فيما يتعلق بفحوى الزيارة والنتائج المُرْتَقبة، بين كَوْنها جَوْلة استطلاع للمشهد الجديد بعد حُكْمَي المحكمة الجنائية الدولية ضد الكيان الإسرائيلي، واستشهاد الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي ووزير خارجية حكومته، وبين كَوْن لودريان يحمل جديداً لبيروت على خلفيّة الاتصالات مع أطراف إقليمية ودولية مؤخّرًا، ومن بينها الاتصال الذي حصل بين الرئيس الفرنسي وولي عهد المملكة السعودية، وعشيّة القمّة الفرنسية – الأمريكية في حزيران المقبل لتحديد وجهة ساحات الصراع المشتعلة في أوروبا والشرق الأوسط.

ولعلّ الفقرة الأخيرة من خطاب الأمين العام لحزب الله في لبنان، السيّد حسن نصرالله، في الاحتفال التكريمي لاستشهاد الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي ورفاقه، تُحَدّد مَلامح ما سَيَسْمَعه لودريان مُجدّداً من الجبهة الجنوبية: "نحن قُلْنا هذه معركة من أجل غزة؛ نعم وضعنا لها هدفًا ثانيًا، ... وهو مَنْع أي عملية استباقية للعدو باتجاه لبنان. في 7 تشرين كان العدو يُفكّر بذلك؛ وهذا لاحقًا قالوه (في) النقاش

الذي حصـــل داخل حكومة العدو. هذا الهدف الثاني. وثالثًا، بعد أن دَخَلنا في هذه المعركة يجب أن نبحث عن نتائج، عن ثمارٍ لها على المســـتوى الوطني فيما يعني الأمن القومي اللبناني، اســـتعادة الأرض المحتلة، الحفاظ على السيادة. وهذا العمل إن شاء الله سيستمر".

تُلَخّص التصريحات السابقة للسيد نصرالله التصوّرات العامة التي باتت غالبة على جَدَليّة العلاقة بين الملفات الداخلية اللبنانية والملفات الإقليمية؛ وهي التصـــوّرات التي حَكَمت وتَحْكم مُجْمَل الزيارات والاتصـــالات الفرنســية، وعَمَل "الخماســية"، وصــولاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية وســياســاتها في المنطقة.

خلفيّة الأزمة:

منذ انتهاء ولاية الرئيس ميشـــال عون، في 31 تشـــرين الأول/ أكتوبر 2022، اندلعت أزمة انتخاب رئاسية، عقد خلالها المجلس النيابي ما يُقارب 12 جلسة لانتخاب رئيس جديد، تَكَلّلت جميعها بالفشل، ودفعت إلى تشكيل لجنة "خماسية" تتألّف من فرنسا، أميركا، المملكة العربية السعودية، مصر، وقطر، في محاولة للوصـول إلى انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية ينسـجم مع المواصـفات الخارجية والمحلية. هذا وتتولّى حكومة تصريف الأعمال، برئاسة نجيب ميقاتي، إدارة البلاد حاليًا.

أسـماء عديدة بَرَزت تبتغي هذا المنصـب، حيث أعلن بعضـهم ترشّـحه رسـميًا في حينه، مثل ميشـال معوّض ونعمة أفرام، وآخرون طُرِحَت أسـماؤهم، كقائد الجيش، العماد جوزيف عون، وزياد بارود، وزير الداخلية في حكومة فؤاد السـنيورة؛ لتقتصـر في آخر جلسـات مجلس النوّاب على المُرشّـحين الوزيرين السابقين: سليمان فرنجية وجهاد أزعور؛ لكنها لم تُحقّق النصاب المطلوب لإنجاز الاستحقاق الرئاسي، حيث أعلن عقْبَها رئيس مجلس النواب نبيه برّي: "إن انتخاب رئيس للبلاد لن يتحقّق إلّا بالتوافق"، في وقتٍ لا يَحْظى فيه أي فريق بأكثرية يتمكّن من خلالها إيصـال مُرَشّـحه للرئاسـة. وقَدّمَ برّي رؤيته للحلّ عبر ما سَـمّاه "طريق الحوار دون شـروط... تحت سـقف الدسـتور"، موضِـحاً أن " الأشـقّاء العرب والأصدقاء في العالم ينتظرون من اللبنانيين أداءً وسلوكاً يَليقان ببَلَدهم".

وفي الوقت الذي يُبرّر "الثنائي الشيعي" شخصية تَتَمتّع بمواصفات النائب والوزير السابق سليمان فرنجية بكونها تحمي ظهر المقاومة ولبنان في وجه الكيان المتربّص، حاولت – ولا تزال – بعض القوى والأطراف الداخلية إقناع "الثنائي الشيعي" وبعض القوى اللبنانية بالتخلّي عن دعم ترشيح فرنجية، باعتباره مُقرّباً من الرئيس السوري بشار الأسد، وحليفاً استراتيجياً لحزب الله، والتوصل إلى مُرشّح بديل "مقبول محليًا وإقليميًا ودوليًا"! مُرَجّحين الفراغ الرئاسي على فرنجية، بسبب عدم توافر الثلثين لديهم، مع الاستمرار بالمُراهنة على الضغوط الدولية على لبنان لتغيير مسار الاستحقاقات الداخلية على المستوى الرئاسي والحكومي من جهة، والجبهة الجنوبية من جهة أخرى، واستثمار ما بعد "غفوة السلاح" أو سكون الميدان في الداخل اللبناني.

وكما شهد التاريخ اللبناني سابقًا تسويات داخلية بأيدٍ خارجية ، ينتظر اللبنانيون، ومنذ تشرين الأوّل 2022، وعلى وَقْع الأزمات الاقتصادية والمعيشية، نتائج جولات "الخماسية" المتعدّدة واتصالاتها، وتحذيراتها المختلفة؛ وحالياً بانتظار نتائج الجولة الجديدة للمبعوث الفرنسي جان إيف لودريان، والتي سَبَقها طَرْحٌ بعقْد الحوار اللبناني – اللبناني في فرنسا، تناقضت حوله الردود بين مؤيّد ومُعارض؛ إلّا أنه يُلْمح إلى مُحاوَلة فرنسية – أمريكية لإضفاء لَمَسات جديدة على الساحتين اللبنانية والإقليمية.

وفيما كانت "الخماسية" ولودريان يواجهان في السابق عقْدة الإجماع المسيحي ضدّ مُرَشّح "الثنائي الشيعي" ومؤيّدي الوزير السابق فرنجية، وكيفيّة وضع آليّة لانتخاب رئيس، وتشكيل حكومة وطنية على مبدأ لا غالب ولا مغلوب، وعقْدة الحوار المسيحي، وترؤس رئيس مجلس النوّاب لجلساتها، والتي قد تُمَهّد لدخول فرنجية القصر الرئاسي، يصل لودريان إلى بيروت مُحَمّلاً أيضاً بعقْدة "وحدة الساحات"، وصعوبة فصل الملفّات الداخلية والخارجية؛ إلى جانب مُراهنات بعض الأطراف اللبنانيين على مستقبل الرئاسة انطلاقاً من الضغوط الدولية والإقليمية؛ وهو ما اختصره تعليق الرئيس بري مؤخرًا بقوله: "الباب مْسَكّر" .

يُذْكَر أن زيارة لودريان سَبَقها البيان غير التقليدي الصادر من السفارة الأمريكية عن اجتماع "الخماسية" مؤخرًا، بعد ختام لقاءات مع "الكتل اللبنانية السياسية الكبرى"، حاملًا عدداً من الإشارات غير

المُطَمْئنة، والتي دَفَعَت برئيس مجلس النواب للردّ على هذا البيان بالقول: "مفهومي للحوار أو التشاور يَعْرِفه السفراء الخمسة، وسمعوه منّي أكثر من مرّة؛ ومفاده: شكراً لكم، لجهودكم وتعاونكم ومؤازرتكم، شَرْط أن تُعينوننا على ما نحن نريده ونختاره، لا على ما أنتم تختارونه لنا».

وكان البيان أكّد على أنه بعد التشاور مع الكتل السياسية اللبنانية الكبرى "لا يُمْكن للبنان الانتظار شهراً آخر،... إنّ انتخاب رئيس لهو ضروري أيضاً لضمان وجود لبنان بفعالية في موقعه على طاولة المناقشات الإقليمية، وكذلك لإبْرام اتفاق دبلوماسي مستقبلي بشأن حدود لبنان الجنوبية".

وخلص بيان السفارة، الذي جاء كبيانات دول الانتداب، إلى القول: "يرى سفراء دول الخماسيّة أن مُشاورات، محدودة النطاق والمدّة، بين الكتل السياسية، ضرورية لإنهاء الجمود السياسي الحالي. وهذه المُشاورات يجب أن تهدف فقط إلى تحديد مُرَشّح مُتّفق عليه على نطاق واسع، أو قائمة قصيرة من المُرشّحين للرئاسة. وفور اخْتتام هذه المُشاورات، يذهب النوّاب إلى جلسة انتخابية مفتوحة في البرلمان، مع جولات مُتعدّدة، حتى انتخاب رئيس جديد. ويدعو سفراء دول الخماسيّة النوّاب اللبنانيين إلى المضي قُدُماً في المشاورات والوفاء بمسؤوليتهم الدستورية لانتخاب رئيس للجمهورية ".

وما بين "مشاورات مَحدودة النطاق والمدّة" و"حوار الطاولة الواحدة المُلْزِم بعد أن يَنْخَرط الجميع"، أغْلَق الرئيس برّي الباب أمام المحاولات الأمريكية لمُمارسة سياسة الانتداب على مجلس النوّاب، من خلال تعيين مَهامه والمُشاورات والمدد الزمنية ونطاق المُشاورات وسعتها؛ وبالتالي التأكيد على أنه لا جَلْسة قبْل التوافق بين اللبنانيين، عبرطاولة حوار لا تستثني مخاوف وهواجس أيٍ من الكتل اللبنانية.

مواقف لبنانية من الرئاسة و"الخماسية" وفَصْل المسارات:

شَكَر رئيس مجلس النوّاب، نبيه برّي، جُهْدَ "الخماسية"، واعْتَبَر أنه "جُهْدٌ مُقَدّر، لكنّه يبقى من دون طائل إذا لم نُبادِر جميعاً، كقوىً سياسية وكتلٍ برلمانية، لمُلاقاته في منتصف الطريق، بالاحْتكام لمَنْطق الحوار أو التوافق أو التشاور، كلغة وحيدة فيما بيننا"، مُجَدّداً الالتزام بالقرار 1701 و"استكمال التحرير لما تَبَقّى من تلال كفرشوبا ومزارع شبعا اللبنانية المُحتلّة والشطر الشمالي من قرية الغجر"؛ وأضاف برّي: "إن لبنان مُنْفَتح للتعاون الإيجابي مع أيّ جهد دولي يَهْدف إلى لَجْم العدوانية الإسرائيلية

وأطماعها تجاه لبنان وثرواته وكيانه وحدوده البريّة والبحريّة والجويّة؛ وهو غير مُسْتَعد للتفريط بأيّ حقٍ من حقوقه السيادية."

رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي سابقاً، وليد جنبلاط، كان أيضاً قد أوْضَح من الدوحة: "لنُتابع جميعاً الجهود المُضْنية الجَبّارة التي يقوم بها الرئيس برّي في ما يتعلق بمحاولة فَصْل المسارات بين لبنان وغزة، تفادياً للمزيد من الدمار والخراب والتهجير والاغتيالات في جنوب لبنان، لأن البعض في لبنان وكأنّه نسي أنّ هناك جنوباً للبنان؛ وإلى أين ستذهب القيادة الإسرائيلية، إلى مزيد من الحروب"، مُشيرًا إلى أنّ "رؤساء أميركا وغير أميركا لا يُبالون لا بفلسطين ولا بجنوب لبنان؛ حسابات ضيّقة أميركية حول الإنتخابات المحليّة. لذا علينا أن نزيد من التضامن والوحدة، ونَتَمنّى أن تَتَكلّل جهود برّي والمبعوث الأميركي آموس هوكشتاين بالنجاح ضمن الظروف المُمْكنة."

أما رئاسياً، فقال جنبلاط : "لا بدّ من توافق القوى السياسية بمساعدة اللجنة الخماسية كي تنتظم الأمور وننتخب رئيساً أياً كان، وفق الحوار والتسوية.. ". جنبلاط عَبّرَ عن قَلَقِه من انعكاسات تطوّرات المنطقة على لبنان، داعياً إلى التوافق والحوار بين اللبنانيين للخروج من أزمة الفراغ في رئاسة الجمهورية، مُذَكّراً أن التسوية هي الأساس، ومُحَذّراً من بقاء البلد دون رئيس، سيما أنه تَوقّع أن يطول أمَدُ الحرب في غزة.

إذاً، تصريحات الرئيس برّي، والتي تتوافق وتوجهات حزب الله في الشأن الرئاسي وتتقاطع مع تصريحات جنبلاط من الدوحة، أعادت تأكيد الثوابت التي أطْلَقها الثنائي في مناسبات مختلفة، والمُتَمَثّلة بالدعوة للحوار الداخلي "بدون قفّازات" بين الفرقاء، دون التعويل المُفْرط على الخارج، ولا على التقسيم؛ وكذلك رَفْض فَصْل المسارات عن غزة، إلى جانب رَفْض المُرشّح الذي يَطْعن ظَهْر المقاومة، بما يحفظ الكيان اللبناني وسيادته على حدوده البريّة والبحريّة والجويّة.

وقد رأى عضو كتلة "التنمية والتحرير"، النائب قاسم هاشم، أن الأمور حتى الآن ما زالت تراوح مكانها. بالطّبع، هناك مُبادرات، سواء من الجانب الأميركي أو الفرنسي، وهما من أعضاء اللجنة الخماسية التي اجْتَمعت أكثر من مرّة مع كافة الفرقاء، وكانت لها اجتماعات لتقييم ما جَرى. قد يكون

هناك اليوم إعادة تحريك لحركة الموفدين المعنيّين؛ لكن المسؤولية تَقَع في النتيجة على اللبنانيين. علينا أن ننتظر لنرى ما إذا كانت هناك من طروحات جديدة أو أفكار ستُطرَح في أيّ اتجاه، خاصة وأنّنا تَعَوّدنا أن ننتظر. إنّما الأمور في خواتيمها.

من جهته، النائب السابق لرئيس المجلس النيابي، إيلي الفرزلي، لا يرى أيّ انفراج في الملف الرئاسي المُقْفَل، لافتاً إلى أن مهلة أواخر الشهر الجاري لإجراء الانتخابات الرئاسية، التي حَدّدها سفراء "الخماسية" في بيانهم الأخير، غير مَبنيّة على معطيات جديّة، وقد تكون للحض، في ظلّ الاستعصاء القائم بين المُكوّنات السياسية والنيابية، وللدفع باتجاه وضع الجميع أمام مسؤولياتهم حيال الشغور الرئاسي المستمر منذ أكثر من سنة وسبعة أشهر. ويتابع الفرزلي: "تبقى المُبادرة الرئاسية التي أطلقها رئيس المجلس النيابي نبيه برّي هي المُنْطلق والأساس، سواء للّجنة الخماسية أم لكتلة الاعتدال، والتي سَيُصار إلى اعتمادها بعد الاقتناع بضرورة انتخاب رئيس ليكون حاضراً على طاولة المفاوضات المُرْتَقبة بعد غزة. هنا، من المؤكّد أنه بوجود الثنائي: الرئيس برّي وحزب الله، لن يستطيع أحد تغييبنا عن أي بحث مُتّصل بترتيبات ما بعد الحرب، أو فَرْض أي حل على حساب لبنان." وعن إمكان الفصل بين جبهتي الجنوب وغزة، يَستَبْعد الفرزلي ذلك، مُعْتَبراً أن العملية مُربِكة جداً، نَظَراً لتَرابط البحث والترتيبات التي سَتُطْرَح على الطاولة، موضحاً أن كلام جنبلاط عن طول أمد الحرب جَديرٌ بالاحترام. ويختم لافتاً إلى أن "النصر في النتيجة سيكون من نصيب "حماس"، وأن إسرائيل، بتعنّتها وإجرامها، لا بدّ وأن تدفع الثمن، خصوصاً حكومة الحرب المُصَغّرة بقيادة نتنياهو، التي فشلت في تحقيق أي من أهدافها. وما قرار المحكمة الجنائية الدولية سوى البداية ".

على المَقْلب الآخر، دعا حزب "الكتائب اللبنانية" "اللجنة الخماسية التي تسعى إلى حماية لبنان من الحرب، إلى أن تَبْذل ما بوسعها لفصل المسار الرئاسي عن مسار مفاوضات المنطقة، بحيث يأتي المجهود مُثْمراً في دولة مُكْتَملة المواصفات بوجود رئيس للبلاد، المُخَوّل الوحيد بإجراء المفاوضات وتوقيع الاتفاقات والتحدّث باسم اللبنانيين"!

فيما اعتبر النائب أديب عبد المسيح أن زيارة لودريان لا تحمل أي معطيات جديدة، باستثناء تقديم جُرْعَة دعم للجنة الخماسية، على ما تقوم به من جهود مشكورة، وأنّ ما يؤخّر انتخاب الرئيس يَكْمُن في التباين الحاصل بين القوى السياسية، إذ إنَّ هناك فريقاً يريد الحوار وآخر يرفض هذا الطرح، ويُفضّل التشاور، وثالث يريد حوارات جانبية ثنائية أو ثلاثية من دون رئيس ومرؤوس "نافياً تَدَخّل الأميركيين والأوروبيين وموفدي البنك الدولي الذين التقوهم في زيارتهم إلى أوروبا وأميركا بالشأن الداخلي اللبناني، وأنهم أبلغوهم "بضرورة انتخاب رئيس الجمهورية أوّلاً".

في المُقابل، نَقَلَت صحيفة "الشرق الأوسط" عن عضو تكتّل «الجمهورية القوية»، النائب غادة أيّوب، قولها "إن سفراء دول «الخماسية» تَبَنّوا ما طالبت به «القوّات اللبنانية» و«تكتّل الجمهورية القوية» منذ البداية، وأكّدته "المعارضة النيابية السيادية". فالمشاورات مَحْدودة النطاق والمدّة، تعني الرفض الواضح والصريح لطاولة الحوار المعروفة التي وضعها الرئيس نبيه برّي كحجّة لتغطية تعطيل الانتخابات الرئاسية؛ كما تعني مشاورات ثنائية أو ثلاثية، على غرار ما حصل في التمديد لقائد الجيش ورؤساء الأجهزة الأمنية، وفي التوصية النيابية، وفي مُبادرة كتلة «الاعتدال»، التي ارْتَكَزت على التداعي لتشاور مشروط بعدم ترؤس برّي له أوّلاً، وثانياً أن يستغرق التشاور يوماً واحداً؛ وثالثاً، المُشاركة في جلسة مفتوحة بدَوْرات متتالية حتى انتخاب رئيس للجمهورية". واعتبرت أيوب أن «الهدف من المُشاورات المحدودة، كما حَدّدته (الخماسية)، إما التوافق على نطاق واسع على مُرَشّح توافقي، أي على خيار ثالث، وانتخابه رئيساً، وإما، في حال عدم الاتفاق، إبقاء باب الخيارات مفتوحاً أمام مجلس النوّاب ليَحْسم بالانتخاب هوية الرئيس العتيد، أي عن طريق الجلسة المفتوحة بدورات مُتتالية»؛ مُضيفة: «(الخماسية) وَجَهّت في بيانها رسالة واضحة إلى الذين يُعَطّلون انتخاب رئيس الجمهورية. فمَعْلومٌ أنّ مَنْ يرفض «المشاورات مَحدودة النطاق والمدّة» هو المُمانعة، التي تصرّ على طاولة حوار خلافاً لأحكام الدستور؛ ومَعْلومٌ أيضاً أن المُمانعة هي من يرفض الجلسة المفتوحة بدَورات مُتتالية، لأنها وَضَعت مُعادَلة: إمّا وجود رئيس مُمانع أو لا رئيس."

جريدة الأخبار، وفي توصيف لزيارة لودريان والدور الفرنسي في الانتخابات الرئاسية، قالت إن مَكْمَن ضعف الدور الفرنسي واستحالة مَقْدِرته على الحسم وعلى التأثير المباشر حتى، غير المُعْطى له، هو في عدم وجوده في الدولة العميقة للبنان، والمُوزّعة الآن – بعد خروج سوريا – على واشنطن وإيران والسعودية .. وخصوصاً أدوارهم في تعيينات حسّاسة تتحكّم بالسلطات والمؤسسات والاستحقاقات.

على الخط الدبلوماسي الدولي:

ما بين بيان "الخماسية" في تموز من العام الماضي في الدوحة، والذي أكّد عقْبه المُتَحدّث باسم الخارجية القَطَريّة ماجد الأنصاري "أنّ هذه الدول (الخماسية) تشترك في التأكيد على سيادة لبنان، وأنّ حلّ أزمته داخلي"، وبين بيان الخماسية "الانتدابي" من عوكر، بدا واضحاً أنّ الإدارة الأمريكية في عَجَلة من أمرها لتحقيق خَرْقٍ ما على مستوى الساحة اللبنانية، قد يصب في مصلحة حليفتها في فلسطين المحتلة، ويخدم أجندة الحزب الديموقراطي للانتخابات الرئاسية؛ إلّا أن المُعطَيات القادمة من الميدان على خَطّي غزة ولبنان، والمتطوّرة بشكل آني أو لحظوي، لا تُقَدّم توضيحاً شفّافاً أو فرصة مهمة لخروقات جديدة قريبة فيما يخص ملفات التفاوض، بإمكان الأمريكي استخدامها داخلياً وخارجياً؛ كما أنها لم تسمح بعد بإحداث خرق لصالح وقف العدوان الإسرائيلي على غزة والجنوب اللبناني.

لكن جُمْلَة التحرّكات الدبلوماسية المُتَسارعة خلال الأسابيع القليلة الماضية تُشير إلى قناعة عند بعض الأطراف الدولية بإمكانية إعادة تحريك المياه الراكدة لما يُعرَف ب "اتفاقيات السلام في الشرق الأوسط" في هذا الصيف، باعتبار أن الانفجار الإقليمي الراهن سيدفع نحو تسويةٍ ما على مستوى المنطقة. وأبْرَز هذه التحرّكات، السابقة والمُرْتَقبة :

- الاتصال بين الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وولي العهد السعودي محمد بن سلمان، حيث شَدّدا على "حاجة" لبنان إلى "الخروج من الأزمة السياسية" وانتخاب "رئيس قادر على قيادة البلاد على طريق الإصلاحات الضرورية"؛ و"أكّدا عَزْمَهما على مواصلة جهودهما في هذا الاتجاه مع شركائهم."

- تَرَقّب القمّة الفرنسية –الأمريكية في فرنسا في 6 حزيران المقبل، والتي من المُرَجّح أن يكون الملف الرئاسي اللبناني على جدول أعمالها من باب الجنوب والمَطالب اللبنانية والردود الإسرائيلية عليها، في محاولة لتخفيف التصعيد على الجبهة الشمالية للكيان، والمساهمة العربية في هذا المجال.
- احتمالية تَوجّه أوروبي لعَقْد مؤتمر تحضيري "للسلام في الشرق الأوسط"، مع فَرْض لمُخْرَجات المؤتمر على طرفي النزاع في فلسطين المحتلة. وكانت صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" نَقَلَت في نهاية آذار الماضي عن المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي لعملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية، سفين كوبمانز، تفاصيل بشأن جهود بروكسل لاستضافة "مؤتمر السلام التحضيري" مع أصحاب المصلحة الإقليميين، من أجل دفع "حلّ الدولتين" للصراع في الشرق الأوسط. وتألّفت المُبادرة في حينه من 10 نقاط وَضَعها مُنَسّق السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل "للسلام الإسرائيلي –الفلسطيني"، والتي تمّ تسريبها إلى الصحافة في يناير.

وأشار كوبمانز إلى أن المؤتمر الذي تَصوّره رئيسه لن يَرْقى إلى مستوى مؤتمر السلام الدولي الذي سعى إليه منذ فترة طويلة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس؛ وأوضح: "من غير المُرَجّح حاليًا أن ينجح مؤتمر كبير يُتَوقّع أن يَحْضره الجميع في نفس الوقت. لكن ما يُمْكنك العمل عليه هو عَقْد مؤتمر تحضيري للسلام، حيث تَجْمَع الجميع – ربما البعض في غُرَف منفصلة، وفي أوقات مختلفة".

وتَهْدف بروكسل، من خلال مؤتمر "السلام التحضيري"، إلى البناء على مبادرة "السلام" العربية لعام 2002 – التي عَرَضت على "إسرائيل" التطبيع الكامل مع جيرانها العرب إذا وافقت على "حلّ الدولتين" على حدود ما قبل عام 1967 – واتفاقات التطبيع في اتفاقيات أبراهام، التي أسْفَرَت عن تطبيع العلاقات بين الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب مع "إسرائيل". وقال كوبمانز إن المؤتمر سيكون أيضًا امتدادًا لـ "جهود يوم السلام" التي استضافها الاتحاد الأوروبي مع المملكة العربية السعودية وجامعة الدول العربية على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر.

واعترف مسؤول الاتحاد الأوروبي بأنّ وقف إطلاق النار في الحرب المُستمرّة بين إسرائيل وحماس في غزة، والإفراج عن الرهائن المُحْتَجزين لدى الحركة، أمْران ضروريان لعَقْد المؤتمر؛ لكنّه أصرّ على أن مُعارضة الحكومة الإسرائيلية الحالية لعَقْد مؤتمر (يَتَضَمّن حلّ الدولتين) لا ينبغي أن يكون الكلمة الأخيرة للكيان في هذا الشأن.

وأشار كوبمانز إلى حُزْمة الحوافز السياسية والاقتصادية والأمنية التي كشفت عنها بروكسل عام 2013 للمساعدة في دعم مفاوضات "السلام" التي كان يقودها وزير الخارجية الأمريكي آنذاك جون كيري. "لديّ الآن تفويض للبناء على هذه الحُزْمة واستكشاف ما هو ممكن أيضًا مع الأردن ولبنان".

وكان المُمَثّل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، جوزيب بوريل، في كلمة له ألقاها بجامعة Valladolid بإسبانيا، قد اعْتَبر إنه بدون تدخّل دولي، فإن "دوّامة الكراهية ستستمر جيلًا بعد جيل"، بحسب وسائل إعلام إسبانية. وقال بوريل: "إن الأطراف الفاعلة مُتَعارضة للغاية، بحيث لا تتمكّن من التوصّل إلى اتفاق بشكل مستقل". إذا كان الجميع يؤيّد هذا الحل، فسَيَتَعَيّن على المجتمع الدولي أن يَفْرضه".

- الاتفاق الثنائي الأمريكي –السعودي على طريق التطبيع. فبالانسجام مع المُقْتَرحات المُقدّمة آنفاً، وبيان "الخماسية" الصادر من عوكر، جاء إعلان البيت الأبيض عن تَقَدّم فيما يتعلق باتفاق ثنائي بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، ضمن اتفاق أوسع يَقْضي بالتطبيع مع "إسرائيل" كخطوة لاحقة، وتحديد مسار لدولة فلسطينية كخطوة أخيرة، دون إمكانية فَصْل اتفاق ثنائي بين الولايات المتحدة والمملكة عن اتفاق التطبيع لاحقاً مع الكيان الإسرائيلي.

وفي ظلّ مُراهنات بعض الداخل اللبناني على تطوّرات المنطقة وتقديم "الفراغ الرئاسي" على الوزير فرنجية، حيث إن "مساحة عدم الثقة بين القوى السياسية اللبنانية كبيرة"، حسب تصريحات السفير المصري في لبنان علاء موسى، والرغبة الخماسية (أمريكا وفرنسا تحديداً) لإيجاد حلّ لأزمة الرئاسة اللبنانية، على خلفيّة إمكانية مُساهمة هذا الموضوع في وضع حدٍ للجبهة المفتوحة في الجنوب اللبناني، بات الملف الرئاسي، ووضع البَلد عموماً، مُرْتَبطاً بجَدَليّة "انتخابات الرئاسة قَبْل أو بَعْد الحلّ

على السـاحة الجنوبية والترتيبات الإقليمية"؛ فلِكَي تَتَحقّق الترتيبات المُرْتَقبة أمريكياً– فرنسـياً، لا بدّ من وجود رئيس جمهورية للتوقيع، ولا رئيس دون توافق لبناني داخلي في ظل غياب الأكثرية الدســـتورية للانتخاب؛ والتوافق الداخلي بات يَتطلّب اتفاقاً كما عَبّر بعضـــهم: انتخاب بعد حوار، أم لا حوار وانتخاب.

وفي الختام:

في الوقت الذي يصـــرّ فيه الكيان الإســـرائيلي، ورغم أزْمَته المُســـتفحلة، على المُطالبة بتطبيق القرار 1701 وفق الرؤية الإسرائيلية، بما يَضْـمن أمْن الحدود الشـمالية لفلسـطين المحتلة، دون التزام باحترام السيادة اللبنانية، براً وبحراً وجواً، ويُطالِب بانسحاب حزب الله إلى ما بعد نهر الليطاني .. يمكن التأكيد على أن المطالب اللبنانية، التي من المُفْتَرض أن تكون على الطاولة الأمريكية – الفرنســـية، تَتَلخّص بالآتي:

- لا فَصْـــل لمســـار "وحدة الســـاحات" دون وقف إطلاق نار دائم في غزة، لما ينطوي عليه هذا الأمر من استفْراد أمريكي– أوروبي – إسرائيلي لاحقاً بكلّ جبهة على حِدة.
- لا انتخابات رئاسية ما لم يكن هناك حوار لبناني – لبناني حول رئاسة الجمهورية.
- ضـــمانات دولية لحفظ الأمْن الوطني وأمْن الجنوب اللبناني والتزام "الكيان" باحترام الســـيادة اللبنانية، جواً وبحراً وبراً، أو تطبيق 1701 من قِبل الطرفين.
- ترسيم الحدود اللبنانية واستعادة الأراضي اللبنانية المحتلة .
- ضمانات أمنية واقتصادية تتعلّق بالنفط واستِخْراجه.

إنّ المَطالب اللبنانية المُتوقّعة، والتي تُعْتَبر حقاً من المُفتَرض أن تَكْفله القوانين الدولية، تتعارض تماماً مع الأهداف الاســـتراتيجية الإســـرائيلية، وإن توافقت في بعضـــها حالياً لأســـباب تتعلق بإدارة المعركة القائمة، ومُحاولات فك ارتباط الجبهات، الأمْر الذي يَفْرض وجود ضـــمانات موثوقة دولياً، من شـــأنها تأمين استقرار ودوام أي اتفاقات حول الإقليم في حال تَغَيّرت الوجوه أو الظروف السياسية.